http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2029) السنة الثامنة - الاثنين (31) كانون الثاني 2011

### طموحات مؤتمر أربيل تصطدم بقبلية السياسيين

# قادة يفضلون مشاركة "كمالية" للمرأة.. والعشائرية تطردها من غرف القرار السياسي

□ بغداد / علي عبد السادة

فتحت المشاركة النسوية اللافتة في مؤتمر دولي بأربيل أختتم الجمعة الماضية، النقاش مجددا حول حقيقة فاعلية المرأة العراقية في صناعة القرار السياسي.

ومن يراقب التوصيات، وجدية النقاش طيلة اثني عشر يوما، لا يجد مانعا من التأكيد أنها (المرأة) تمتلك القدرة على الوجود والتواجد بفاعلية إلى جانب الرجل في الحياة السياسية، لكن هذا يصطدم بواقع يحول دون تحقيق التمكين النسوي.

وبداخل حمى مفاوضات تشكيل الحكومة أن قادة الكتل السياسية وصقورها فشلوا في إخفاء نزعاتهم "العشائرية" أثناء ريادة القرار السياسي.

مصادر خاصة بـ(المدى) قريبة من كواليس قادة سياسيين قالوا إن الرجال المنخرطين بالعمل السياسي يرحبون بمشاركة المرأة في حدود "كمالية" تزين التواجد في الساحة الديمقراطية.

هذه المصادر راقبت خلال أزمة الانتخابات "تعمد" إقصاء المرأة، وتنقل عن قيادي في كتل سياسية نافذة انه في جلسة مقفلة قال: "دعوهم (المرشحات) يظهرن في صور الحملات الانتخابية، سيكون وجودهن في البرلمان رائقا لنا".

بعض المراقبين يرون، تعليقا على هذا الاقتباس، أن الكتل تحدد، بهذه الطريقة الفجة، الدور السياسي للمرأة.

ويرجح محللون سياسيون ذلك إلى أن صعود نواب وناشطين سياسيين إلى واجهة العمل البرلماني والحكومي هم في الأصل لا يعترفون بالمدنية، ويلتزمون، رغم مظهرهم (الأفندي)، بخلفية عشائرية حتى داخل غرف صنع القرار السياسي.

وطيلة الشهور الماضية بدا واضحا أن قوى الإسلام السياسي تلتزم بنهج تزيين الحضور الذكوري الفاعل بـ"برواز" نسوي، أكثر من غيرها من القوى الليبرالية.

ويعتقد سياسيون رجال إنهم الأحق بخوض الصراعات، وهذه استعارة قبلية لما يجري في المجتمع وحتى في أصغر الوحدات المجتمعية: الأسر. هؤلاء يطبقون الفكرة القائلة إن الرجل هو من يعمل وعلى المرأة أن تبقى جليسة المنزل.

هذه الفكرة تؤكدها القيادية في ائتلاف دولة القانون صفية السهيل التي ينظر إليها على إنها واقعة في قائمة تسيطر عليها تيارات دينية سياسية، وان عليها الاجتهاد كثيرا ليسمع صوتها.

السهيل التي لم تمنحها كتلتها أي منصب في التشكيلة الوزارية الجديدة تقول إن السبب الرئيسي الذي حال دون أن تكون المرأة شريكا أساسيا في السلطة التنفيذية هو الصراع على السلطة بين قيادات الذكور داخل الأحزاب السياسية، فيما يتمحور السبب الثاني حول الفهم الخاطئ لعملية المفاوضات السياسية، فأساسيات المفاوضات تشير إلى أن المفاوض لا يفاوض عن نفسه وانما يفاوض عن الآخرين وعلى أسس معينة عن الحقوق والشراكة الوطنية.

بينما ترى ناشطات نسويات أن المرأة لا تحتاج إلى كوتا لتلج العمل السياسي في البلاد.

وتسأل حمدية الحسيني "لماذا لا تحصل المرأة على حقوقها الطبيعية إلا من خلال الكوتا، لكنها تناقض نفسها وتعود بالتفسير: "دور المرأة في تبوؤ مراكز صنع القرار يتراجع، فبعد أن كانت تشغل ست حقائب في وزارية في حكومة الجعفري، أصبحت خمساً في حكومة المالكي الأولى، وفي الثانية اقتصرت مشاركتها على حقيبة دولة واحدة ليس إلا".

تقول مصادر خاصة بالمدى وان الجلسات الماراثونية لتشكيل الحكومة لم تأت على ذكر المرأة، لقد تم تجاوزهن بهدوء، أو أن الخوف من التأخر لوقت أطول غطى على سبة تغييبهن.

هذه الصورة الحالكة قد تحول دون تحقيق لائحة طموحة خرج بها مؤتمر أربيل.

الورش التي عاينت دور المرأة في السلام والمساءلة والمصالحة العمل على تأسيس مجلس أعلى للمرأة، ورفع مستوى وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى حقيبة وزارية.

وأعاد المؤتمر الدعوة إلى تشكيل تكتل برلماني من النساء والرجال لتوحيد حشد التأييد من أجل التغيير التشريعي الذي يدعم مشاركة المرأة.

ولم يغفل المشاركون المطالبة بتعديل القوانين والتشريعات التي تنظم الأحزاب السياسية على أن تتضمن نسبة محددة من النساء في هياكلها القيادية.

والى جانب توصيات تعالج النظام الفوقي في العمل السياسي، تعمد المؤتمر التأكيد على ضرورة مراجعة المناهج التدريسية والتعليمية والأنظمة الدراسية لضمان تدريس مفهوم المساواة بين الجنسين وتطبيقه في المؤسسات التعليمية في العراق كافة. وإدراج الفنون والثقافة والأنشطة الرياضية في تعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة العامة في العراق.

ويرى المراقبون أن ميزة هذا المؤتمر تتجلى في بحثه لمجمل وضع المرأة العراقية على مستويات عدة، ودعا إلى تجريم العذر المخفف لمرتكبي جرائم الشرف بحق النساء في المادة ١٢٨ و٤٠٩ في قانون العقوبات. ومساواة العقوبات على جريمة الزنا بين الرجل والمرأة. وتجريم نشر ثقافة العنف والكراهية أو التحريض على التطرف الديني ونشر ثقافة التعدد والمساواة.

هذه التوصيات وغيرها التي تطرقت إلى جوانب اعلامية واقتصادية متعددة، ستضمّن في رسالة بمثابة خطاب شامل إلى الرئاسات الثلاث ورئاسات الكتل النيابية في مجلس النواب والأحزاب السياسية و الزعامات الروحية والاجتماعية وقيادات مجتمعية. وهذا يتزامن مع تشكيل وفد نسائي يمثل المؤتمر للتحرك على القيادات الحكومية والنيابية والسياسية لتلبية المطالب وتنفيذ التوصيات.

دون شك فان المؤتمر يعد علامة فارقة في العمل النسوي في العراق، لكنه بحاجة ماسة الى جهود مشتركة بين التنظيمات النسوية والناشطات، نظرا لرسوخ مفاهيم الذكورية والإقصاء في الحياة السياسية العراقية.

يبدو أن الحماس النسوي تصاعد مع فجوة حكومة المالكي المتمثلة بإقصائها النساء، وقد شدت كلمة آلا طالباني في يوم اعلان حكومته بالبرلمان كثيرون ممن يهتمون بالمجتمع المدني وحقوق المرأة.

آلا طالباني قالت في ذلك اليوم انها، وكل عضوات البرلمان، غير راضية عن التشكيلة الحكومية التي خلت من النساء. ودعت في كلمتها رئيس الوزراء المكلف الى منح وزارة المرأة أيضا لأحد الرجال تعبيرا عن رفض النساء المشاركة في حكومة لم تستوزر فيها النساء. هذه الدعوة استفزت عديدين، لكن رئيس الوزراء لم يعلن حتى اليوم عن شواغر وزارية من المؤمل أن تعود من خلالها المرأة العراقية.

## ناشطات: كتلة برلمانية وتغيير المناهج وتشريعات لحظر العنف والتجريم

سلاماً يا عراق

## في معنى التظاهر

■ هاشم العقابي

حق الانتخاب وكذلك التظاهر أهم ما يميز وضع المواطن الذي يعيش تحت نظام ديمقراطي عن نظيره الذي يعيش تحت نظام استبدادي. وحرمان المواطن من هذا الحق سيسقط الهوية الديمقراطية عن الدولة.

الديمقراطية، كغيرها من المفاهيم، يساء فهمها أحياناً، من قبل الشعب قبل السياسيين. وإساءة الفهم هذه من قبل الشعب تأتي نتيجة لقلة الوعي التي من أهم مساوئها أنها تجعل المواطن يرى الأبيض اسودا والأسود أبيضا.

حين كتبنا عن تجربة التظاهرات بتونس، التي تحولت إلى انتفاضة أسقطت النظام الديكتاتوري، فسر قليلو الوعي كتاباتنا، بأننا ندعو إلى بوعزيزي عراقي يحرق نفسه أو ندعو إلى عصيان مدني أو انتفاضة لقلب الحكم. والغريب أن هذا التفسير جاء من بعض الذين كتبنا من اجلهم، فأمطرونا بردود تثير الشفقة.

التظاهر ممارسة حضارية تتحول إلى حق مقدس إذا كفلها الدستور. انه لا تعني الاحتجاج، فقط، بل قد تكون هناك مظاهرة لتأييد الحكومة حين تتخذ إجراءً يراه الشعب يصب في مصلحة الأمة. كذلك لا يحتاج التظاهر، أبدا، إلى مواطن يحرق نفسه او مجموعة تشعل النيران بالمؤسسات، اذ قد تجد مظاهرة على شكل رقصة جماعية كما يعمل الأفارقة أو قد تكون صامتة بدون أي هتاف أو شعار.

وفي العراق يضمن لنا الدستور حق التظاهر والتعبير عن الرأي ومن مسؤولية الدولة وواجبها أن تحمي المتظاهرين. وهذا ما يفسر أن التظاهرات في البلدان الديمقراطية تحاط بحماية مباشرة من الشرطة حتى لو كانت ضد الشرطة.

من حق المواطنين في أي بلد ديمقراطي أن يتظاهروا ضد حكومتهم لينبهوها حين تهمل أو تقصر في أداء واجباتها تجاه الوطن والشعب. ولا يحق لها قمع المتظاهرين المسالمين لأنها ملزمة بالدستور الذي يفرض احترام حق المواطن في التظاهر وفي التعبير عن رأيه. وان خالفت ذلك فأنها تكون قد خالفت الدستور مما قد يفقدها شرعيتها.

في العراق لدينا برلمان منتخب بإرادة شعبية يمثل السلطة التشريعية التي تشرف على السلطة التنفيذية طبقا للدستور. وعندما ندعو الشعب للتظاهر ضدها حين تسكت الحكومة أو حتى البرلمان عن انتهاك الحريات العامة وتقصر في توفير الخدمات، فهذا لا يعني إننا ندعو إلى تقويض نظام الحكم كما حدث بتونس أو مصر. إننا نعي ما هي حقوق الشعب وواجباته في ضوء ما حدده الدستور، ونناشد الشعب ألا يتنازل عن هذه الحقوق مهما كان المبرر.

إن حملة المدى من "اجل الحريات أولاً"، نموذج لما نطمح إليه ونريده. وأقولها بجرأة ان كل الدعوات التي وصفت الحملة بالكفر والتمرد ما هي الا دعوات "مخلصة" لعودة النظام الشمولي. وكان على الدولة أن تتدخل لإسكات تلك الدعوات لأنها هي، وليس حملة الحريات أولا، ستقوض العملية السياسية وتفرغها من محتواها الديمقراطي. اخطر آفة في طريق تقدم أية امة، هي عندما لا يعرف شعبها كيف يمارس حقوقه التي كفلها وضمنها له الدستور.

والخطر الأشد هو أن بعضا من المتعلمين ومن يدعون أنهم "مثقفون" يضللون الناس البسطاء ليصوروا لهم أن الدعوة لممارسة حق التظاهر هي دعوة لتعريض الشعب للقتل، إذا لم يقولوا بأنها دعوة لنشر الإلحاد والإباحية وفساد المجتمع. من بين هؤلاء رد علي احدهم، حين ناشدت المواطنين بمقال أن يمارسوا حقهم في التظاهر ضد الفساد والتضييق على حريات الناس: "تعال احرق نفسك مثلما فعل التونسي ونعدك بأننا سنتظاهر معك".

هذا الرجل قطعا يتصور أن صدام لا زال موجودا، لذا فسر مقالتي دعوة للشعب ليرمي نفسه بالتهلكة. التونسي حرق نفسه لأنه أراد أن يسقط دكتاتورا، أو هكذا آلت الأمور بعدما فعلها، وأنا كنت أدعو، كمناصر لحملة حماية الحريات، لوضع حد لتصرفات مسؤول اعتدى على شرعية الدولة والدستور باعتدائه على حريات الناس.

مع هذا اشكر هذا الذي دعاني إلى أن احرق نفسي لأنه نبهني، من حيث لا يحتسب، إلى أنٍ أناشد الدولة بان تدرس الدستور في المدارس بدءاً من الحضانة حتى الجامعة. كي لا يأتينا مستقبلا من يطلب ممن وضع فقرة الحريات بالدستور أن يحرق نفسه.

### مواقع سياسيين تعج بالشكاوى.. وشقيق احد المحافظين يستغلها لاصطياد الفتيات

# عراقيو الفيس بوك لا يحبون السياسة ولا يتابعون ثورة تونس

## ٧ عراقيين من أصل ١٠٠ مشترك كتبوا تعليقات عن ثورة الياسمين

□ بغداد / المدى

"أيمن" ثلاثيني يسكن بغداد، هرب من حقيقة انه عاجز عن الانخراط في وظيفة حكومية نحو عالم الفيس بوك، كان هذا خياره الوحيد لملء الفراغ.

لكن صفحته الغزيرة بالتعليقات والصور تخلو من جملة واحدة تعبر عن سخطه على الواقع الاجتماعي الذي يعاني منه، لم يكتب أبدا انه دفع أموالا طائلة لسماسرة التعيين في الوزارات.

موقعه على الشبكة المليونية الشهيرة في العالم مهتم كثيرا بالقصائد الغنائية وصور الفتيات، كما انه يتبادل حوارات "ساذجة" مع الأصدقاء المتواجدين معه على الشبكة.

وأيمن نموذج شائع لآلاف العراقيين المهتمين بموقع الفيس بوك، ويحدث هذا بينما يتحول هذا التجمع الالكتروني إلى وسيلة، بل لنقل سلاح سحري للتغير في العالم العربي.

يقول خبراء في مجال التكنولوجيا إن التجارب الحديثة تدلل على أن التقنيات الحديثة تسهم إلى حد كبير في إحداث التغيير عبر مفاعيلها في تأطير تحركات الشعوب المقهورة، كما حدث في تونس ويحدث في مصر، فقد نظم الشباب مظاهراتهم من خلال التنسيق عبر موقع التواصل الاجتماعي الشهير فايسبوك، وهو ما دفع السلطات في كلا الدولتين إلى حجب هذه المواقع بل ذهب النظام المصري إلى ابعد من ذلك حين قرر قطع خدمة الإنترنت والاتصالات في كامل البلد.

(المدى) تابعت أكثر من ١٠٠ مشترك في الموقع في يوم واحد، بالتحديد في يوم انتصار الثورة التونسية وعزل الرئيس المخلوع بن علي، واتضح أن سبعة فقط كتبوا تعليقات عن الحدث، خمسة منهم مثقفون أو مشتغلون في حقل الإعلام والثقافة، بينما بقي الآخرون مستمرون في نطاقهم التقليدي.

بعض المراقبين يرون أن الوضع العام للشباب العراقيين يؤكد خطورة البيئة التي ينمون فيها، وان طريقة التعليم وسوء استهداف الجهات الحكومية لترقية الوعي لديهم، كان سببا مهماً في عدم تصديهم لظواهر الفساد والبطالة.

الصورة خارج العراق مغايرة تماما، فبداية التظاهرات في مصر كانت من دعوة أطلقها شباب على الـ"فيس بوك" بعد يوم واحد من الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي، تقول "فعلها الشعب التونسي، وسنفعلها في ٢٥ كانون الثاني".

لكن كما يقال إن التغيير يحتاج لوقت طويل، فلم تكن المظاهرات التي اندلعت في مصر وليدة اللحظة بل شهدت مواقع التواصل الاجتماعي قبل عامين ونصف دعوات لمظاهرات مشابهة، لكنها لم تنجح بسبب عدة عوامل، الافتقار إلى التخطيط والشجاعة وعدم الإيمان بقدرة التحرك الشعبي على إحداث التغيير، ولكن تطبيق النموذج في تونس دفع المصريين هذه المرة إلى النزول للشارع مرددين عبارة واحدة "الشعب يريد إسقاط النظام".

وقبل أن تقدم السلطات على قطع خدمة الإنترنت في مصر، استخدمت المواقع الاجتماعية والانترنت أداتين رئيسيتين للحشد ورفع الشعارات والإعلان عن أماكن التجمع. لكن قطع الإنترنت من قبل السلطات المصرية يظهر الخوف من سهولة هذه الخطوة حين يكون مزودي الإنترنت قليلي العدد ومذعنين، وفي مصر مئات شركات خدمات الانترنت لكن أربعة فقط منها تمتلك البنية التحتية.

يرى المحللون السياسيون أن ما حدث في مصر تم تنظيمه بشكل كامل على الفيس بوك. وكانت حركة ٦ ابريل التي قادت الدعوة إلى تظاهرات قامت باستطلاع رأي على فيس بوك في شكل سؤال: "هل ستشارك في تظاهرة ٢٥ يناير؟". ورد قرابة ٩٠ ألف شخص بـ"نعم" على الشبكة العنكبوتية. وبعد بضعة أيام، جرت في الشوارع اكبر تظاهرات مناهضة للنظام منذ أن تولى الرئيس حسني مبارك السلطة قبل ثلاثين عاما.

بينما ظهر تعليق على صفحة احد المثقفين العراقيين دعا فيه إلى تشكيل تجمع على موقع فيس بوك لحماية الحريات والدعوة إلى مقاضاة المعتدين على المواطنين، لم يعلق عليه احد سوى خمسة أشخاص في عشرة أيام.

يقول أيمن، وهو متخرج عام ٢٠٠٧ من كلية الهندسة ويحب الشعر والموسيقى، انه لا يهتم بالسياسة، كما انه لا يتصور أن بإمكان التواصل على الفيس بوك إحداث تغييرات سياسية كبيرة.

ويلاحظ من أحاديث مستخدمين على الشبكة العمالية أنهم ينشغلون بقضايا شخصية، كما انهم يستضيفون على موقعهم الخاص مرافق ترفيهية، ويهملون بازدراء مواقع السياسة أو تلك التي تتابع أحداث التغيير.

ويعكس هذا عزوف الشباب العراقي عن الحياة السياسية، وإنهم يرون أن فكرة الأحزاب والتيارات مرتبطة بذهنية الفائدة والحصص والكراسي والرواتب.

يشار إلى أن عدد مستخدمي الانترنت في مصر يتزايد بشكل كبير إذ بلغ ٢٣ مليون شخص في نهاية ٢٠١٠ اي بزيادة ٤٥٪ عن العام السابق. كما أن مستخدمي الهاتف المحمول بلغ نهاية العام الماضي ٦٥ مليون شخص بزيادة ٢٣٪ عن العام ٢٠٠٩ وفقا للبيانات الرسمية.

في العراق كذلك يتزايد عدد المشتركين، ويلاحظ جهودا كبيرة في تشكيل تجمعات ومنتديات تنأى بنفسها عن السياسية وأحداث البلاد، فهناك تجمعات تسمي نفسها "مقهى العراقيين على الفيس بوك" وهو منتدى متخصص فقط بالتعارف الاجتماعي، كذلك منتدى العراقيين، وفيس بوك العراقيين.

في المقابل فان القادة السياسيون دخلوا عالم الفيس بوك، لكنهم حاضرون غائبون فيه، ففي ظل الرغبة المتزايدة لدى المسؤولين العراقيين للاستفادة من إمكانات التكنولوجيا ورغبة منهم في الظهور بمظهر المواكب للعصر لجأ الكثير منهم لاستخدام الفيس بوك كوسيلة لاجتذاب الشباب.

وهناك العديد من الصفحات الشخصية التي تحمل أسماء مسؤولين عراقيين تجلب أسمائهم المواطنين.

تقول الباحثة زينب العطار انه غالبا ما يتجاهل المسؤولين شكاوى المواطنين الموجودة على صفحاتهم ولا يقوم أحد بالرد عليهم.

وتذكر العطار أن أحد المحافظين العراقيين في جنوب العراق قام بفتح حساب شخصي على الفيس بوك وبالفعل كان يتواجد بصفة دائمة ويقوم بالرد على كل من بمراسلته ويعد، بحل مشاكلهم.

لكن هذا المسؤول، وبحسب العطار، قام بتوكيل أخيه وتفويضه للرد على المواطنين، ودخل الأخ على الخط ليحول الصفحة إلى وسيلة لاصطياد الفتيات والسيدات ويراسلهن ويطلب منهن معلومات شخصية وبعد ذلك يعطيهن الايميل الخاص به ليقيم علاقات خاصة.

هؤلاء السياسيون نشطوا كثيرا أيام الحملة الانتخابية، حيث امتد تنافس الساسة العراقيين الانتخابي، ليصل إلى ساحة الشبكة العنكبوتية وما يرتبط بها من مواقع اجتماعية، وتحديدا موقع "الفيس بوك" الذي يتصفحه عدد كبير من العراقيين في الداخل والخارج يوميا.

وأطلقت الحملات الدعائية "الالكترونية" قبل أشهر من انطلاق الموعد الرسمي للحملة، وذلك من قبل مرشحين غالبيتهم من الوجوه السياسية المعروفة.